العلاقات العراقية التركية والعوامل المؤثرة فيها- إيران أنموذجا

أ.م. حسين عليوي عيشون
كلية العلوم السياسية /جامعة الكوفة
الباحث جاسم محمد عبد الكريم

مقدمة:

اتسم تاريخ العلاقات (العربية – التركية) بالتنافس والصراع منذ زمن الإمبراطورية العثمانية، من الجانب الآخر كانت إيران على مدى ألفي عام المنافس الجيوسياسي لأي مجموعة حكمت الأناضول بما في ذلك البيزنطيين. إلاّ أنها لم تصبح المنافس العقائدي والأيديلوجي الرئيس للدولة العثمانية إلاّ بعد اعتناق المذهب الشيعي بعد عام (١٥٠٠م)[١].

على مدى التاريخ أصبح هناك بعد عقائدي للصراع على النفوذ في المنقطة بين الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية العثمانية الأمر الذي أدى إلى نشوء العديد من الحروب بين الطرفين منها معركة (جالديران) عام (١٥١٤م)، والتي انتصرت فيها الإمبراطورية العثمانية[٢]. واستمر التنافس بين الإمبراطوريتين إلى أن انهارت كلا الإمبراطوريتين، وحتى القرن العشرين اتصفت العلاقات بين تركيا وإيران بتعايش طويل متسم بالحذر. ودخلت العلاقات منعطفاً جديداً مع قيام جمهورية تركيا (كمال أتاتورك عام ١٩٢٣)، وتزامن ذلك مع وصول (رضا بهلوي) للحكم في إيران.

حتى القرن العشرين اتصفت العلاقات بين تركيا والعراق بتعايش طويل متسم بالحذر. ودخلت العلاقات منعطفاً جديداً مع قيام جمهورية تركيا (كمال أتاتورك) وتزامن ذلك مع وصول الحكم الجمهوري في العراق استمرت العلاقات (العراقية التركية) بالتجاذبات السياسية بين السلب تارة والإيجاب تارة أخرى، واتسمت بوجود حالات من التأزم وبروز مشاكل كبيرة سياسية واقتصادية وأمنية، وأهم هذه الأزمات مشكلة المياه والأكراد في منطقة كردستان العراق وتداعياتها الأمنية والسياسية بين البلدين كذلك

المشاكل الاقتصادية والحدود[٣]. لذلك فإن التفاعلات (العراقية – التركية) دخلت مرحلة جديدة بعد عام (٢٠٠٣) نظراً للتحديات الأمنية من جهة، وللفرص الكبيرة التي خلفها احتلال العراق أمام الدولتين من جهة أخرى، فالعراق لا يشترك في حدوده مع تركيا وإيران ولا يضم أقلية كردية قومية نشطة كما في تركيا وإيران وحسب، بل إن كلتا الدولتين ترى في العراق مجالاً حيوياً على المستويين السياسي والاقتصادي. ومن ثم فإن العراق تاريخياً وجغرافياً وبسبب تركيبته العرقية والدينية، هو امتداد للأمن القومي التركي والإيراني من هنا نرى ان لإيران إثر بالغ في العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣م.

أهمية الدراسة: يقع العراق في قلب الوطن العربي ويقع العرب في قلب العالم وهذا الموقع الجغرافي في هذه المنطقة الحيوية وما تمتلكه من ثروات جعلها من اهم مناطق العالم، وتركيا الدولة الجارة للعراق لها اهميتها كونها الجسر وحلقة الوصل بين الشرق الاوسط واوربا (بين الشرق والغرب) لهذه الاسباب وغيرها جعلت العراق وتركيا محط اهتمام كثير من دول العالم لهذا تبرز اهمية الدراسة التي بين أيدينا.

إشكالية الدراسة: ان نمطية العلاقات والتغير الذي اصاب الإقليم الشرق اوسطي بفعل التحولات السياسية قد اربك الفعل السياسي لكل الدول، وشكل هرمية جديدة على صعيد العلاقات الثنائية مما افرز شكلا جديدا من التعاون والصراع مثل هاجسا لكل دول الاقليم ودفعه بصانع القرار في هذه المنطقة الحيوية الى اتخاذ انماط سلوكية تنسجم مع المواقف الاقليمية التي ترتبط بشكل جيد بسلوكيات الدول الفاعلة بهدف خدمة المصالح العليا للدولة ومن هنا تنبعث اشكالية البحث التي تتجسد في قياس مدى التأثير الفاعل الإيراني في العلاقات العراقية التركية والتي تشكل في جانب كبير من جزئياتها انعكاسا لموقف القوى الكبرى من فرض البحث في استبيان الاثر الايراني في العلاقات العراقية التركية وعلى كافة الصعد وقياس ارتدادات كل من تركيا والعراق تجاه ذلك.

هدف الدراسة: يهدف البحث الى دراسة كيفية سعي العراق وتركيا الى اقامة علاقات مستقرة تضمن مصالحهما المشتركة مقابل تأثير المتغير الايراني في الساحة وبروز مكامن الجذب لدى كل منهما حيث تلعب المصالح اليوم دور المفتاح السحري فتحدد اولويات واهتمامات الدول والمجتمعات.

فرضية الدراسة: شكلت التحولات الدولية والاقليمية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ انتقالة دراماتيكية في العلاقات الدولية رسخت معها واقع سياسي جديد ونمطية لم يألفها

الواقع في العقلية الغربية جسدته اطاريح المحافظين الجدد في البيت الابيض مما انعكس بشكل مربك وتسارعي على مجمل السياسة الامريكية في العالم لاسيما في الشرق الاوسط والخليج على وجه الخصوص مما سبب وجود انماط غير ثابتة في العلاقات الدولية اسهمت بالتغيير تبعا لانعكاسات الافعال الدولية وتحولا في العلاقات الاقليمية كالعلاقات العراقية– التركية– الايرانية التي شابها التغيير والتأثير عما الفته من انماط سياسية طيلة الحرب الباردة نتيجة لانعكاسات السياسات الفاعلة للقوى الدولية المؤثرة لاسيما السياسة الامريكية وهذا التغيير اصاب مدركات واهداف السياسة الخارجية ومقدار الفعل السياسي لدول الاقليم ومديات التأثير والتأثر لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ومنها العلاقات العراقية التركية ومدى مقدار تأثر المتغير الايراني وتأثيره في اوجه العلاقات الثنائية بين البلدين ومسارات تلك العلاقات تجاه الاشكاليات الثنائية، ومن هنا يفترض البحث ان لإيران تأثيراً واضحاً على مجمل اوجه العلاقة العراقية التركية فرضتها طبيعة التحولات السياسية العالمية على الواقع الاقليمي مما ارسى نمطية وتراتبية سياسية للعلاقات بين البلدان الثلاثة تأخذ احيانا بعدا تصارعيا واخرى تعاونيا تبعا لما يفرضه الواقع الاقليمي من حقائق لاسيما بعد التغيير الذي حصل في العراق بعد عام٢٠٠٣م.

منهجية الدراسة: لدراسة الموضوع والاحاطة بجوانبه اقتضى استعمال أكثر من منهج واحد:

١- المنهج التاريخي: وذلك للإلمام بالتسلسل التاريخي للأحداث ودراسة الوقائع التاريخية.

٢- المنهج المقارن: وذلك للمقارنة بين المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية.

هيكلية الدراسة: لقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول، فضلاً عن المقدمة والخاتمة. يتناول الفصل الأول تطور العلاقات العراقية التركية قبل ٢٠٠٣ ويتكون من مبحثين، يتناول الاول منهما العلاقات العراقية التركية من ١٩٨٠-١٩٩١ ، أما المبحث الثاني فقد تناول العلاقات العراقية التركية من ١٩٩١-٢٠٠٣، أما الفصل الثاني فيتناول دراسة المتغيرات الدولية والاقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣ ويتكون من مبحثين، الاول منه يعنى بدراسة المتغيرات الدولية والثاني يدرس المتغيرات الاقليمية، في حين يهتم الفصل الثالث بدراسة الاثر الايراني في العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣ ويتألف من مبحثين، الاول يدرس الاثر السياسي والثاني يدرس الاثر الأمني.

الفصل الأول: تطور العلاقات العراقية التركية منذ (١٩٨٠-٢٠٠٣):

إن القيمة الاقتصادية والمنزلة الحضارية والاجتماعية للعراق جعلته محل أطماع كثير من الدول لاسيما تركيا وريثة الدولة العثمانية فعلاقة الأتراك مع العراق تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي وهي الفترة التي أحتل فيها العثمانيون العراق لمدة أربعة قرون. فضلا عن التداخل القومي والديني والمذهبي بين البلدين الجارين ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات بين تركيا والعراق تحسن تارةً وتشنج تارة أخرى ومثال ذلك مشاكل الحدود بين البلدين التي فرضتها الاتفاقيات بين الدول الاستعمارية[٤]. كما إن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها تركيا جعلها تلعب دوراً مهماً عالمياً وإقليميا، وفي والشرق الأوسط والعراق بصورة خاصة، إن سياسة تركيا تجاه العراق والتي امتازت بالتذبذب انعكست أمنيا على الأمن الوطني العراقي خاصة وأحد أسباب عدم استقرارهما يتعلق بالقضيتين الكردية والتركمانية حتى جاء الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ لتكون لاعباً أساسياً في التأثير في الوضع الأمني داخل العراق[٥]. بالرغم من توقيع كل من العراق وتركيا اتفاقية أمن الحدود في تشرين الأول عام ١٩٨٤ والتي تسمح لكل من العراق وتركيا بعد اخطار وموافقة البلد الاخر القيام بعملية مطاردة المجاميع الكردية المسلحة لعمق ١٠ كم داخل حدود كل منهما. لا تخفي سياسات حزب العدالة والتنمية المنفتحة على العرب والمسلمين، إلى خيار التحالف مع الغرب، أنها تقاطعت مع لحظة ضعف عربي غير مسبوق، فقرار غزو العراق جاء أيضاً بغطاء عربي، ولم تأخذ في الاعتبار وجود (كتلة) عربية على مسرح التاريخ[٦]. يتفق الباحثون إلى حد كبير على أن المؤرخ اليوناني كزنيفون، عندما تحدث عن رجعة العشرة الآلاف يوناني في كتابه الزحف، فأنه قصدّ الشعب الكردي بقوله بأنها أمة ذات بطش وقد اعترضوا سبيل الإغريق وقاوموهم أشد مقاومة، وكلهم يتحدثون اللغة الكردية[*].

المبحث الأول: تطور العلاقات العراقية التركية للفترة (١٩٨٠-١٩٩١): بعد نحو قرن تقريباً على بداية النزعة الطورانية، لم يستطيع حلفاء الاتحاد والترقي بكل اتجاهاتهم العلمانية والإسلامية، سواء من خلال الدور التركي في المنطقة العربية (من خارجها) وكان خلال الحرب الباردة (أو من داخلها) كما في عهد حزب العدالة والتنمية يلحظوا ما يلحق بالدور التركي من نزعة عثمانية من عهد تورغوتأوزال (١٩٨٣-١٩٩٣) باعث هذه النظرة إلى أردوغان ٢٠٠٢ وريث العثمانية والسلاجقة بتغييره ما كان في ربيع ٢٠١١. في المقابل لم تغادر بعد صورة

(العثماني) المسؤول عن تخلف الشرق العربي، ومع إن جانب كبير من هذه الصورة واقعياً فإنها تقتصر على الجناح العربي من السلطنة، بل كانت تطال الجناح البلقاني والقلب الأناضولي وكان التخلف سمة طبيعية لمرحلة تفتقر السلطنة. تبعاً للقانون الخلدوني في نهوض الدولة وحضارتها مقابل ارتقاء القوى الأوربية ومرحلة الثورة الصناعية[٧]. لم يخرج العرب ولا الأتراك حتى الآن من دائرة الشبهات والشكوك في النظرة المتبادلة ويمكن عزو هذه الدائرة إلى الموروث التاريخي[٨]، مع ذلك تساهل العرب في نقض الانفصال على أساس قومي عن السلطة، وكان العرب آخر قومية تنفصل عن إسطنبول ومع ذلك وصف قوميو وطورانيو السلطة الموقف العربي على أنه خيانة[٩]. وخلال حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، برزت مواقف أكثر خطورة من قبل تركيا عبر عنها (توركوت أوزال) رئيس الوزراء التركي آنذاك، حينما أخذ يستعمل مصطلح (الشعوب العراقية)، ونشرت جريدة (حريت) اليسارية التركية ما سمي بـ(خريطة أوزال للعراق)، وتقوم هذه الخريطة على تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء على أساس عرقي، ثم جمعها في كونفدرالية عربية وكردية وتركمانية، ومن الملاحظ إن أي نفي لهذه الخريطة لم يصدر من أي مصدر رسمي تركي[١٠].

المطلب الأول: العلاقات السياسية: إن السلوك التركي في تقدير الأهمية الاستراتيجية لمصالحها وتفاعلها مع المتغيرات الدولية والإقليمية تلعب دوراً أساسياً في رسم سياستها الخارجية حيال المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص بعد إن أصبحت بفعل المتغيرات الدولية مسرحاً للصراع والتنافس الدوليين، شغلت تركيا فيها دوراً مهماً ضمن الاستراتيجيات الكونية لهذه القوى[١١]. ومن الجدير بالذكر ان تركيا التزمت الحياد في بداية الحرب العراقية الايرانية وبعدها دعت الى الهدنة وقد قامت تركيا بجهود الوساطة بين العراق وإيران عن طريق عضوية تركيا في لجنة الوساطة الإسلامية ومثلت في هذه الجنة "بولنت أوسلو" رئيس الوزراء السابق في عهد الحكم العسكري[١٢]، شاركت تركيا في لجنة المساعي الحميدة التي انبثقت عن المؤتمر الإسلامي في كانون الثاني ١٩٨١ لحل النزاع وجلب الطرفين إلى مائدة المفاوضات، لكن تركيا لم تضع ثقلها في اللقاءات مع الإيرانيين. ويبدو أن ذلك يرجع إلى سببين:

أولا: سعي تركيا لتثبيت وجودها الاقتصادي في إيران.

ثانيا: معرفتها بعدم ارتياح إيران لهذه اللجنة وامتناعها عن التعاون معها[١٣].

ويضيف أوزال قائلاً (إن هذه الحرب سببت في تقديم تضحيات كبيرة في الأرواح من الجانبين بدون مبرر، وينبغي إيقافها ويتعين على تركيا أن تكون فعالة أكثر في هذا الاتجاه وعلينا حتى إذا لم نتوصل إلى نتيجة أن نضطلع بدور ونمنع إراقة الدماء)، أظهر الأتراك بعد عام ١٩٩١ أطماعهم الإقليمية في منطقة كركوك والموصل ونشطت تركيا بالقيام بحملة دعائية واسعة لاستغلال تطور الأوضاع تجاه استعادة (الموصل و كركوك) التي ما تزال تعدها تركيا جزءاً من أراضيها على الرغم من أن معاهدة حزيران ١٩٢٦ بين (العراق – تركيا – بريطانيا) قد صححت المسألة نهائياً واعترفت بالحدود الحالية للعراق لانّ الموصل وكركوك جزء من الأراضي العراقية.

المطلب الثاني: العلاقات الأمنية: من الناحية الأمنية هناك قضايا مشتركة بين البلدان تؤثر في خدمة استقرار أو عدم استقرار الأمن الدولي والإقليمي في هذه المنطقة الحيوية من العالم وفي مقدمة تلك القضايا المتعلقة بمشاكل الحدود والسياسية بين البلدين، وفيما يخص العراق وتركيا فإن هناك مشاكل ناجمة عن وجود قوى معارضة في أقاليمها مثلاً (حزب العمال الكردستاني) التركي، وتدخل القوات العسكرية التركية في شمال العراق فضلاً عن بروز المطالبات التركية بين الحين والآخر حول الموصل وكركوك، والموقف التركي الرسمي أتجاه نشوء اقليم كردستان في العراق واستمراره.

في نظر الكثير من الأتراك ما يمس مستقبل العراق عموماً ومستقبل أكراد العراق يرى الاتراك ان ما يسمى مستقبل العراق وتطورات القضية الكردية، ينطوي على تهديد محتمل لسلامة وحدة التراب التركي وهكذا، يتضح أن القضية الكردية قد ترسخت في صلب السياسات الاستراتيجية التركية. لذلك، ستتناول هذه الدراسة المسألة الكردية كقضية قد تطال بتداعياتها وتشعباتها البلدان البعيدة عن شمال العراق والقريبة منه على حد سواء[١٤]. وفي هذا المجال، أشار البارزاني إلى تقويم السياسة التركية الخاصة بالأكراد مشيراً إلى أن حل هذه القضية لا يكون من خلال استعمال سياسة القوة، وهناك أكرادُ في العراق وتركيا وإيران وسوريا، ولأهمية المنطقة المذكورة من الناحية الجيوستراتيجية نفذ الجيش التركي عملية عسكرية محددة بقوة بلغت تعدادها ٢٠٠٠ جندي داخل الحدود العراقية كإنذار لمثل هذه المجموعات.. وقد استمرت هذه العملية عدة أيام وكان من نتائجها وقوع بعض الإصابات في صفوف القوات التركية.

وفي هذا المجال أعلنت وزارة الخارجية التركية بأن وحدات القوات المسلحة التركية قد قامت بإجراءات ضد المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون والتي أخلت بالأمن في منطقة الحدود (العراقية – التركية) [١٥]، ان العراق انطلاقاً من قناعته بأن سلامة وحدة أراضيها مستهدفة ومتنازع عليها وبالخصوص كرد ستان العراق، وأن تركيا تقوم بتهديد متواصل[١٦].

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية: تؤدي المياه دوراً أساسياً في استمرار حياة الاسنان فقد جاء في قوله تعالى: {وجعلنا من الماء كل شيءٍ حي أفلا يؤمنون}[١٧]. وقد أشارت الحاجة إلى المياه الأنهار كثيراً من النزاعات والخلافات بين الدول المشتركة في أحواضها التي تم تسوية قسم منها من خلال المفاوضات التي أثمرت عدداً من الاتفاقيات بين الدول المتشاطئة. المياه في العلاقات الدولية، ومن الممكن أن يكون الماء أداة خطرة ضد بعض المجتمعات لذلك أثار تخوفها من هذا الأمر الذي أنعكس سلباً على علاقاتها[١٨].

ويرى الباحث أن تركيا تعمل على طرح قضية المياه كورقة ضاغطة في سياستها الخارجية الاقتصادية في المنطقة لاسيما مع العراق. وتحاول تمرير مخططات سياستها المائية يعد العراق من الدول المنتجة والمصدرة للنفط ولديه مخزون كبير وانتاج عالي في المنطقة وتركيا بحاجة الى هذه الطاقة لتسيير عجلتها الاقتصادية ونتيجة لذلك وقع العراق اتفاقية مع تركيا في ٢٧ آب ١٩٧٣ لبناء خط أنبوب من كركوك إلى Dortyol في تركيا، حيث خصصت ٣٥٠ مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع، وهذا الخط ينقل النفط من الحقول العراقية إلى المراكز الصناعية التركية. ونصت الاتفاقية على تزويد تركيا بالنفط العراقي بكمية قدرها (١٠) مليون طن في سنة التشغيل وذلك في المدة الواقعة بين ١٩٧٧–١٩٧٩، وتزداد إلى ١٢ مليون طن عام ١٩٨٢ وتصل هذه النسبة إلى ١٤ مليون طن في عام ١٩٨٣ والسنوات التالية. كما تم بحث المرحلة الثانية من تنفيذ خط أنبوب النفط الخام بين العراق وتركيا وذلك أثناء الزيارة التي قام بها عبد المنعم السامرائي وكيل وزير النفط العراقي الاسبق) [١٩]، كما اتفق الطرفان على بناء معمل تكرير في باتوم والتي تقع في الجنوب الشقي من تركيا، وعن طريق هذه الاتفاقية كانت تركيا تؤمل الحصول على الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط الخام ونتيجة لذلك أسست ثلاث مجموعات عاملة لاختيال الموضوع وتحت اسم التجارة والبنك والنقل والتعاون الاقتصادي.

المبحث الثاني: تطور العلاقات العراقية التركية للفترة من (١٩٩١–٢٠٠٣): كانت القومية العثمانية تمثل العنصر الأساسي في تكوين

الجمهورية التركية، وبالرغم من التعددية الثقافية والقومية والعرقية التي يتميز بها المجتمع التركي كميراث عن الإمبراطورية العثمانية إلا أن الدولة التركية الحديثة قد أقصت جميع هذه العناصر وتبنت نموذجاً يستند في جوهره على القومية والتغريب "العلمانية" وفي هذا الصدد يقول (أحمد داوود أوغلوا) رئيس الوزراء السابق (يجب على تركيا التصرف كممثل إقليمي وأن تبدي اهتماماً باستراتيجيتها الإقليمية[٢٠] ، كما حاولت تركيا الافادة من بعض الأحزاب السياسية التركمانية والسعي لدعمها مالياً، وكان لقوات الفصل التركية التي تشكلت بناء على قرار من قوات التحالف للفصل بين قوات الحزبين الكردين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) بعد اتفاق أنقرة (١٩٩٧) دوراً هاماً وخطر في ملامح طبوغرافية المنطقة وتشكيلة تركيبتها السكانية ووضع الخطط التي يمكن للقوات المسلحة التركية إتباعها للتدخل في المنطقة الشمالية للعراق[٢١].

ومع أن تركيا الحديثة عرفت بانفتاح على العالم العربي، ولاسيما مع وجود اتجاهات إسلامية في بعض الحكومات الائتلافية (السبعينات والتسعينات) [٢٢]. تركت هذه المتغيرات تأثيراتها في العلاقات (العراقية – التركية) والتي شهدت خطأ بيانياً متصاعداً، ولاسيما منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين، لكن مع تولي (نجم الدين أربكان) (٢٨/حزيران/١٩٩٦ – ٣٠/حزيران/١٩٩٧) السلطة في تركيا ظهر عهد جديد في العلاقات الثنائية وإن كان لمدة قصيرة، فعمد (أربكان) سريعاً إلى تدشين قنوات انفتاح جديدة مع دول المنطقة بما في ذلك العراق [٢٣].

المطلب الأول: العلاقات السياسية: مرت العلاقات (العراقية التركية) في تذبذب مستمر منذ حرب الخليج الثانية ودخول العراق غازيا الكويت في سابقة جديدة، وتعرض العراق خلال ذلك لرفض عربي ودولي لما قام به وكان موقف تركيا مؤيدا للمواقف العربية والدولية الا انها لم تشارك في الحرب ضد العراق، إثر الوجود الامريكي في العراق ١٩٩١ على اكراد العراق وقدمت الولايات المتحدة مشروعا لحمايتهم، وقد حذر المسؤولون الأتراك من هذا المشروع رغم تأكيد الأكراد ولعدة مراتب بالبقاء ضمن العراق الموحد وأنه أمر لا رجعة فيه[٢٤]. من ذلك يمكن القول: إن المشكلة الكردية، على الرغم من استمرار بقائها أحد أهم الأسس التي تستند عليها السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، فإن أنقرة، لا تستطيع أتخاذ أي قرار سياسي بالتدخل العسكري في شمال العراق، مثلما كانت تتصرف في مواقف عديدة قبل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة، تحت

ذريعة ضرب أو ملاحقة المقاتلين الأكراد المعارضين، ومما يضيف إلى مخاوف الأكراد أن هناك جدلا متزايدا في واشنطن حول المسار المستقبلي للسياسة تجاه العراق ودعوات فك ارتباط مبكرا، فضلا عن العامل الداخلي المتمثل بالصراع بين أجنحة الجبهة الكردية (كالخلاف بين برزاني وطالباني والجهة الإسلامية) [٢٥].

المطلب الثاني: العلاقات الأمنية: رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معاً مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات (التركية – العربية) ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كانت يشوبها القلق والسلبية والشك، وكانت الرؤية المتبادلة بين الأتراك والعرب في مقدمة العوامل التي أدت إلى انغلاق كل طرف عن الآخر، إلى حد جهل كل طرف بالآخر. فالأتراك يعتقدون أن العرب تآمروا في الحرب العالمية الأولى مع القوى الاستعمارية لتفكيك الإمبراطورية العثمانية وأدى ذلك في النهاية إلى وقوع العرب أنفسهم تحت الهيمنة الغربية، في المقابل يعتقد العرب ولاسيما في المشرق العربي أن الوجود العثماني (التركي) في الوطن العربي كان استعماراً تحت شعار الدين الأمر الذي مهد الطريق حضارياً وتقنياً للاستعمار الأوروبي، أي أن السيرة التاريخية للعلاقات بين الجانبين مغلقة بالمرارة كما أنها وقعت فريسة تفسيرات تاريخية متناقضة وحسب الجنرال التركي المتقاعد شادي إرغوفنتش فإن البلاد العربية مازالت بعيدة عن تركيا. وتركيا مازالت غير مهتمة بالبلاد العربية، في الوقت نفسه تتقاسم أنقرة وطهران الهموم الأمنية المشتركة عبر الحدود، فالاتفاق الأمني الموقع بين البلدين في أيلول عام ١٩٩٢ لم يحقق الثقة الكاملة بشأن المسائل الأمنية. فأنقرة تتهم طهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وللإسلاميين في تركيا، فيما طهران تتهم أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية[٢٦].

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية: أدركت تركيا منذ وقت مبكر بأنها من أغنى دول العالم بالمياه، وإن الناظر لخارطة تركيا الجيولوجية يرى أن هضبة آسيا الصغرى ليست سوى شبكة من الأنهار تروي الأراضي التركية وتحولها إلى غابات وسهول مزروعة، ومن هذه الأنهار هي: نهر دجلة والفرات. ونلاحظ عملياً في أغلب الاتفاقيات المعقودة بين العراق وتركيا، عدم وفاء الجانب التركي بالتزاماته. في عام ١٩٦٥ خلال اجتماع الدول الثلاث، العراق وسوريا وتركيا في بغداد، رفضت تركيا التفاوض مالم تتضمن المباحثات اقتسام مياه دجلة، بوصفه

نهراً مشتركا بين الدول الثلاث لتغطية النقص في وارد مياه الفرات، نتيجة للمشاريع التركية[٢٧]. من جانب آخر كان مرور خط النفط العراقي إلى تركيا أدى إلى إفادة المصافي التركية وزيادة طاقاتها الإنتاجية وأسهم في إنعاش الاقتصاد التركي على حساب الاقتصاد العراقي. وقد استطاع القادة الأتراك من جعل سعر قنينة الماء تساوي اليوم سعر لتر البنزين العراقي، إذ قلبت تركيا قضية المياه من جانبها القانوني إلى تأثيراتها السياسية.

الفصل الثاني: المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣:

تعد المتغيرات الدولية والإقليمية من أهم المتغيرات التي تؤثر مباشرةً على الاستقرار السياسي لأي بلد ضمن النطاق الإقليمي لاسيما وإن الإقليم يعد وحدة جغرافية مترابطة ومن ثم لا يمكن فصل أي تأثير يقع من أية دولة على دول الجوار الجغرافي أو ضمن نطاق الإقليم عموماً وتلك التأثيرات أما أن تكون ذات جوانب إيجابية أو سلبية والأخيرة تأتي بسبب التناقض والاختلاف في المصالح بين الدولتين أو عدة دول أو بين دولة ودول أطراف في مجموعة واحدة[٢٨].

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية:

إن متغيرات البيئة الداخلية بكل أنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لابد أن تولد تفاعلات وتحديات ومطالب وضغوطات، أو الكل معاً لصانع القرار الخارجي وتحرك سلوك الدولة وعلاقاتها مع غيرها من الدول لاسيما ونحن نعيش عصر تشابك المصالح وتنوعها وكثرة المشكلات والقضايا المشتركة التي تتطلب احتكاكاً بين الدول وتفاعلاً كثيراً بين اللاعبين الدوليين.

المتغيرات الداخلية العراقية: لم تتسم العلاقات العربية بدول الجوار دائماً بالانسجام والتعاون لأسباب تاريخية وجيوبوليتيكية وعقائدية وسياسية بعضها يعود للحقبة الاستعمارية. إن هذه العلاقات أحياناً كانت سبباً في المنازعات العربية الداخلية[٢٩]، ولكن اختلف العرب حول الكيفية التي يتم التعامل مع تركيا سياسياً وعسكرياً ولم تملك الأقطار العربية سوى الاختلاف حول تحديد طبيعة الخطر والتهديد للنظام العربي كما يحدث مع تركيا وإيران فمشهد العلاقة مع تركيا كان تحالفياً وكذلك مع إيران ضمن سعد أباد وحلف بغداد، ورغم تغير هذا المشهد أحياناً فإن دولاً عربية قد تحالفت مع إيران ضد العراق أثناء الحرب العراقية – الإيرانية. إن الجغرافية كانت قد رسمت العلاقة بين العراق وكل من تركيا وإيران

منذ أمد طويل واتسمت بواقع الخلاف والتوتر والحرب أحياناً إلى السلام والتحالف أحياناً أخرى، من اهم المتغيرات الداخلية المؤثرة في علاقات العراقية التركية هي متغيرات النظام والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

المتغيرات الداخلية التركية: هناك متغيرات داخل الدائرة التركية لها تأثيرها في العلاقات العراقية التركية للفترة ما بعد عام ٢٠٠٣، وتحتل المسألة الكردية في تركيا أهمية كبيرة، وذلك من خلال تأثيراتها في السياسات الداخلية[٣٠]، ان الموقع الجغرافي ليس مجرد عامل جغرافي رئيس، ولكن أيضاً رأسمال طبيعي وسياسي ومورد أصيل من موارد الثورة القومية، بل قد يكون في بعض الحالات الرأسمال الحقيقي الوحيد للدولة، ولعل ذلك ما ينطبق على تركيا، أذ تتحدد أهميتها الاستراتيجية في أغلب جوانبها بالموقع الجغرافي المتميز الذي نشغله، وما ينطوي على ذلك التميز من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية[٣١]. الموقع الجغرافي والبناء القومي للشعب والدولة التركية من اهم المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية التركية واهمها المتغير الكردي لتداخله مع العراق والتركماني حيث يقع بعض وجودهم داخل الاراضي العراقية.

المبحث الثاني: المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣:

يوجد تراكم كبير لأرث من الأزمات يعصف بمنطقة الشرق الأوسط والخليج بشكل خاص. ولا يزال عائق ضد استقرار حقيقي للمنطقة التي تعد مجالاً حيوياً لتدافع إرادات سياسية وقوى جيوستراتيجية متصارعة جعلت فيها بهذه الوضعية مفتوحة دائماً على احتمالات الحرب، وتكمن المفارقة هنا في إن الحرب هي أيضاً من أصعب القرارات في منطقة تشكل مورداً أساسياً لمد العالم الصناعي بالنفط والغاز[٣٢]. لتركيا مجموعة من الأهداف التي تسعى من خلالها لتحقيق مصالحها وطموحاتها القومية وتتخذ تلك الأهداف شكلاً هرمياً يأتي في مقدمتها البروز كقوة إقليمية ذات نفوذ كبير في المنطقة. والاندفاع نحو تحقيق ذلك الهدف جاء بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي وفر لتركيا نوعاً من المرونة في تحركها الإقليمي فأزداد طموحها في تحقيق الحلم التركي المتمثل بإعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية. وبعد حرب العراق واحتلاله، أذ وجدت تركيا فرصة للبروز كقوة إقليمية وهذا ما عبر عنه (عمر تشبينار)[*] قائلاً: ((دفعت فوضى ما بعد غزو العراق تركيا إلى الانغماس بشكل أعمق في الشرق الأوسط)) [٣٣]. بعد احتلال العراق عام (٢٠٠٣) وما نتج عن ذلك من تغيير في خريطة التوازنات الإقليمية وتزاحم القوى الإقليمية للارتقاء في الخريطة

الجيوسترتيجية أصبح حلم البروز كقوة إقليمية عظمى قريب التحقق.

المطلب الأول: المتغيرات الدولية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣: يعد أقدام العراق على احتلال الكويت في عام١٩٩١ أحد الأمثلة اللافتة للنظر في هذا الموضوع ما فسح المجال لإيجاد مساحة من الفراغ الجيوسياسي في المنطقة أمام القوى للتحرك من أجل أن تحدث تغيرات في التوازنات الدولية، ولساحات الفراغ لجيو سياسي أن تتحول إلى عامل محدد للمقاييس الأمنية أيضاً. ومن الأمثلة اللافتة للنظر في هذا المجال أيضاً قيام إسرائيل بنشر قواتها خلف خطوطها الحدودية بشكل يتناقض مع الأسس القانونية التي حددتها قرارات الأمم المتحدة وتشكيلها خط أمني فعلي خارج حدودها. كما إن عدم الانسجام بين الحدود الدولية الحالية وبين الخطوط الجيوسياسية الحقيقية سيؤثر على السياسات الإقليمية لتركيا[٣٤]. ومن اهم المتغيرات الدولية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية هي سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وتركيا والمتغير الثاني هو سياسة روسيا تجاه العراق وتركيا وتداعياتها وآثارها على ذلك.

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية: ان سيطرة حالة من عدم الثقة على ذهنية القادة الأكراد والحكومات العراقية بسبب نوايا كل طرف باتجاه الآخر. واجتهاد الحكومات العراقية المتعاقبة لإقامة دولة شديدة المركزية متجاهلة التركيب السكانية المتنوعة للمجتمع العراقي، وعدم وجود آلية فعلية لتنفيذ المشروعات المطروحة لحل المسألة الكردية عام ١٩٢٢ هي أولى الإشارات في سلسلة المفردات الكردية ضد الدولة العراقية والتي استمرت حتى ٢٠٠٣ والتعاطي معها من خلال سلطة تنفيذية تعيش وسط حالة من عدم الاستقرار والانقلاب وركون الأكراد إلى الدعم الخارجي[٣٥]. ولا يزال عائق ضد استقرار حقيقي للمنطقة التي تعد مجالاً حيوياً لتدافع إرادات سياسية وقوى جيوستراتيجية متصارعة جعلت فيها بهذه الوضعية مفتوحة دائماً على احتمالات الحرب، وتكمن المفارقة هنا في إن الحرب هي أيضاً من أصعب القرارات في منطقة تشكل مورداً أساسياً لمد العالم الصناعي بالنفط والغاز[٣٦]. ومن اهم المتغيرات الاقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية هي (سياسة ايران وسياسة الجامعة العربية وسياسة مجلس التعاون الخليجي) تجاه العراق بعد ٢٠٠٣.

الفصل الثالث: الأثر الإيراني في العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣:

بوجود نقلات نوعية في مراحل تطورها، وكان

الغرض الأساس في هذه النقلات هو انتاج سلوك سياسي يحقق مصالحها، ويضمن أمنها و يحمي حدودها مع جيرانها، لاسيما مع العراق (والتي تمتلك معه تاريخاً متشابك ومصالح متبادلة)، فإن الضرورة فرضت حتمية التعاون لا الصراع في مسائل كثيرة، لاسيما وإن العراق وتركيا دولتان متجاورتان تربطهما علاقات موغلة في القدم، فضلاً عن أنهما يتشاركان في الحدود والمياه، اما بالنسبة للآثار التي تركتها ايران على العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، تركزت سياسة ايران على وحدة الأراضي العراقية والسيادة والدفاع عن المسلمين والثورات التحررية وإقامة مجتمع إسلامي قائم على أسس اسلامية، وإذا أردنا استيفاء البحث والتحقيق في الاثر الايراني في العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣ لا بدلنا من تناول ذلك من خلال محاور عدة.

المبحث الأول: الاثر السياسي: إن الأعوام التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق شهدت تزاحم القوى الإقليمية وفي مقدمتها تركيا وإيران على حجز مكان لها في الخارطة الجيوستراتيجية الناشئة بعد عام (٢٠٠٣). فتركيا تحولت من دولة منعزلة نسبياً عن محيطها الإقليمي ومشكلاته، ومنخرطة في تفاعلات عسكرية بالدرجة الأولى على نحو أدى إلى توتر علاقاتها بأغلب جيرانها، إلا أنها تبقى اي تركيا الفاعل الإقليمي في العلاقات الواسعة والمتعددة الجوانب مع دول المنطقة. وذلك ترافق مع سعي إيران للهيمنة على المنطقة وتوسيع نفوذها الإقليمي مستغلة خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي لها، الأمر الذي أسهم في بروز دورها الإقليمي وتصاعد نفوذها في المنطقة. لذلك فإن المؤثرات (الإيرانية) دخلت مرحلة جديدة بعد عام (٢٠٠٣).

المطلب الأول: الاثر السياسي الايراني على سياسة تركيا تجاه العراق: منذ احتلال العراق شهدت المنطقة تحولات أثرت في العلاقات (التركية – العراقية) لأنها فعلت من السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتوجهاتها حيال القوى الإقليمية وبالدرجة الأولى إيران ثم تركيا، وهذا التوجه وهذه المعطيات انعكست في تشابك الأدوار والمصالح بين تلك الأطراف ليس في العراق فحسب بل في الساحة الاقليمية، إن مدركات إيران لمصالحها القومية ولنفوذها الإقليمي أصبح الموجه لسلوكها في المنطقة ودافعاً لتحقيق (مشروعها الإقليمي) ومصلحتها الإقليمية التي ترجمت إلى أهداف سعت إلى تحقيقها وأثرت بالتالي في علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية. لذا وصفت السياسة الخارجية الإقليمية لإيران بأنها سياسة برجماتية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تخدم

مصلحتها القومية ومن أبرزها:[٣٧] الهيمنة الإقليمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوسيع مجال نفوذها (لاسيما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣)، وخلق بيئة إقليمية تخدم هذه الأهداف وتقلل من الوجود الأجنبي في المنطقة من أجل انفرادها الإقليمي بالمنطقة[٣٨]. وبقاؤها قوة إقليمية كبرى في المنطقة.

المطلب الثاني: الاثر الايراني في سياسة العراق تجاه تركيا: في الواقع إن المفهوم المتعارف عليه في دراسة العلاقات الدولية يركز على العلاقات التي تربط بين دولتين بمختلف المجالات، بيد أننا في موضوع دراستنا حاولنا أن نخرج عن الإطار التقليدي في دراسة العلاقات بين دولتين، طبيعة الرؤيه الايرانية ضمن المحيطين الاقليمي والدولي تنعكس باستمرار على التفكير السياسي بحيث يشكل أحد المتغيرات الرئيسة في السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، وهذا ما جعل إيران تقف دائما بوجه اي محاولة تركية لبناء قوه مرشحة تلعب دورا اقليميا ودوليا في المنطقة ومن هنا يبرز التنافس الايراني التركي على العراق[٣٩].

المبحث الثاني: إيران وتأثيراتها الامنية في العلاقات (العراقية – التركية) بعد ٢٠٠٣: اصبح الامن مرتبطا بمفاهيم القوة والقوة العسكرية، لقد أصبح واضحاً أن التفوق العسكري يعد هدفاً من الأهداف العليا للدولة فالاستعداد العسكري وتطوير القدرات العسكرية أساساً مهماً للسياسة الخارجية والامنية وذات اثار واضحة واستراتيجية على مدى العصور والأزمنة[٤٠]. إيران دولة مؤثرة في الشأن العربي لاسيما العراق وهو محور هذه الدراسة، فهي ترى أن تعزيز مكانتهما الإقليمية من خلال تعزيز قدراتهما الامنية والعسكرية في المجالات التقليدية وفوق التقليدية، فالقدرات العسكرية للدول هي التي تعزز مكانتها. وبما إن سياسة إيران الإقليمية تعبر عن مدركاتها الأمنية ومصالحها فقد أصبح تطوير القوة العسكرية ذا أهمية قصوى لتحقيق وحماية أهدافها فهناك تلازم حتمي بين القوة والنفوذ الامني وبين القوة الاقتصادية وبين القدرات العسكرية ما اثر تأثيرا واضحا على سياسة ايران الخارجية ايضا لاسيما مع العراق البلد المحوري في المنطقة والجسر بين ايران وتركيا[٤١].

المطلب الأول: الأثر الايراني الامني والمتغير الكردي: لعبت ايران دورا امنيا ناشطاً في العراق منذ التغيير عام ٢٠٠٣، ضمن غياب الدور العربي او ضعفه الشديد، وهو ما اشار اليه السياسيون العراقيون اكثر من مرة، كما اكد رئيس الجمهورية جلال طالباني في لقاءات صحفية

عدة، ان الدور الذي ادته ايران على الرغم من التوتر الذي يلف علاقاتها مع الولايات المتحدة، ودعمت العملية السياسية والامنية في احيانا كثيرة[٤٢]. لقد ادى الواقع السياسي المتأزم الذي انبثق عقب عام ٢٠٠٣ وتشظي الهويات الذي سبق ان تعرضنا له دور مهم الى ابراز القوى الاقليمية وقدرتها على التدخل في العراق، فان القوى العراقية على اختلافها ، صارت تبحث عن ضامن اقليمي يحمي وجودها المهدد في العراق ، عبر الاتكاء على قوة خارجية تمتلك القدرة للازمة لحماية كل مكون ما حدد نوع الاسطفافات السياسية والتأثير الاقليمي على ذلك[٤٣]، قد جعلت العلاقات التي تربط ايران بالقوى السياسية العراقية منها لاعبا سياسيا وامنيا يحتل المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة عقب التغيير عام ٢٠٠٣ ومكنها ذلك من ان تلعب دورا ايجابيا كما يرى بعض الدارسين.

المطلب الثاني: الاحتلال الامريكي للعراق والموقفين التركي والإيراني: تعد تركيا من أهم الدول المجاورة للعراق والتي أدت دوراً مهماً في التأثير في الأمن الوطني العراقي منذ قرون السبب يعود للروابط التاريخية والحضارية والثقافية التي تربطهما فضلا عن أنّ تركيا من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط التي تلعب دوراً إقليمياً مهماً خاصة بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة. وكان للقضيتين الكردية والتركمانية تأثير كبير في تحديد سياسة تركيا الامنية تجاه العراق، اما بالنسبة الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فقد أيقنت تركيا إن وجود الولايات المتحدة على مقربة منها قد غير الموازين في الشرق الأوسط برمتها، وبعد إن ظلت المواقف مستقرة نسبياً طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بأنقرة التي كانت مرتبطة مع واشنطن بوشائج استراتيجية عديدة، يأتي كونها عضواً في حلف الناتو بالمقدمة منها. وعلى الرغم من إن تركيا لم تشارك في التحالف الدولي لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣، إلا أنها قدمت مساعدات لوجستية وسمحت لطائرات التحالف بالتحليق فوق أراضيها واستعمال بعض القواعد العسكرية. فضلا عن تواجد القوات التركية على الحدود شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني اما ايران من جانبها التزمة الحياد مع الميول الى الجانب الانساني[٤٤].

الخاتمة والتوصيات:

اتسم تاريخ العلاقات (العراقية – التركية) بالشد والجذب والخلاف احيانا والتي امتزجت فيها أوجه التعاون والتنافس، على الرغم من وجود بعض المراحل التي شهدت تقارباً وتعاوناً بين الدولتين التي استمرت حتى عام ٢٠٠٣م وأسهم الاحتلال الامريكي بخلق بيئة اقليمية مناسبة لحضور تركيا

كلاعب اقليمي وتوسيع حضورها ونطاق مصالحها. اما إيران فكان لها الأثر السياسي والاقتصادي والامني في العراق وانعكس ذلك الاثر على علاقات العراق مع تركيا التي استطاعت بفضل تفاعلها السياسي من انتاج شبكة مصالح مع العديد من الدول العربية كدول الخليج العربي وإيران.

هناك تنافس تركي ايراني في المنطقة، فالتنافس بين الدولتين المذكورتين في النطاق الاقليمي وفي الخليج العربي خصوصا، اصبحت تركيا اول دولة خارجية تحظى بمكانة شريك استراتيجي لدول الخليج العربي، من جانب اخر ايران تعد منطقة الخليج العربي ذات اهمية حيوية واستراتيجية لمصالحها ونفوذها الاقليمي والعراق بصرة خاصة يجري فيه التنافس على قدم وساق، فتركيا من جانبها تستند في مساعيها لترسيخ مكانتها في هذه المنطقة الى الاغلبية التركمانية التي تسكنها، اما ايران تعد هذه المنطقة مجالها الحيوي وذات اهمية استراتيجية لها ومع وجود المتغير الكردي جعل تركيا وايران تقفان امام خطر امني محدق.

بيد ان ذلك لم يمنع كل من (تركيا وإيران) من تعزيز علاقاتهما الثنائية والتي شملت مختلف الابعاد السياسية والاقتصادية والامنية، زادت محاولات تعزيز التقارب بين (تركيا وإيران) خوفا من انجرار المنطقة الى تصعيد غير محسوب، من خلال نشوب صراع طائفي بالمنطقة لاسيما مع محاولة قوى خارجية تأجيج ملف الصراع الطائفي او عبر حديث لحرب (ايرانية – عربية) يوازيه حديث مماثل حول تنافس (عثماني- فارسي) مستمر قد يتحول الى صراع تركي ايراني المنطقة العربية.

ومن الجدير بالذكر ان السياسة التركية تجاه المنطقة العربية والعراق بالخصوص تميزت بنقلات وتذبذبات متنوعة والسبب هو ان تركيا لا تريد ان تفقد علاقاتها مع العراق ومصالحها معه ولتخسر الغرب لوجود مصالح مشتركة لهما وتبحث عن توازن يخدم مصالحها الاستراتيجية لذلك هي تعاني من المتغير الايراني الضاغط بهذا الاتجاه والتأثير على المنطقة العربية بذلك ، فضلا عن المتغير الداخلي التركي الذي لا يريد التنصل عن الهوية الاسلامية وتستغل ايران هذا المتغير للضغط ايضا مع الاحتفاظ بعلاقاتها مع تركيا لوجود مصالح مشتركة بينهما٠ لذلك اصبح هناك ثلاثة متغيرات متفاعلة هي العراق وتركيا وايران فضلا عن المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها على العلاقات العراقية التركية التي هي محور دراستنا.

كذلك الحال في الجوانب الامنية الذي شهدت مستويات عالية من التنسيق بينهما ضد المنظمات الكردية والمجاميع الارهابية. اما مستقبل العلاقات (التركية – الايرانية) فهي تقوم على القواسم المشتركة بين الدولتين وعلى تشابك المصالح بينهما، فكلاهما مصلحة في لجم التطلعات الكردية القومية داخل حدودهما، فضلا عن ان هناك امكانات واسعة للتعاون الاقتصادي بين (تركيا وإيران) منها الغاز الايراني الى اوربا عبر الاراضي التركية، فيما تشكل إيران سوقا بالغ الاهمية للمنتجات التركية ومصدر مهم لسد احتياجات تركيا من الطاقة كما تستثمر تركيا في قطاع النفط الإيراني.

فضلا عن ذلك فان هناك تقاطع واضح في المصالح (التركية – الايرانية) في العراق فتركيا تعد العراق عامل توازن بينها وبين ايران، لذلك فهي تؤيد ان يكون العراق ذا حكومة مركزية قوية يتم فيها التمثيل الكامل لكل الاطياف العراقية دون سيطرة طائفة على مقاليد الحكم، في حين تفضل ايران عراق مستقل عن التأثيرات العربية والغربية ، وهو ما يناقض التوجهات التركية التي تطمح الى العودة لمعادلات النفوذ في العراق واخذت تتبع خطوات حذرة في تحركها في العراق تحاشيا منها لاحتمال حصول صراع بينها وبين ايران نظرا لنفوذ الاخيرة في العراق.

غير ان تركيا حتى وان كانت حذرة في تعاملها مع النفوذ الايراني في العراق فهي لن تقبل بنمو ذلك النفوذ لأنه قد يغير ميزان القوى الاقليمية لصالح إيران وحدها الامر الذي قد يجعل العلاقات (التركية –الايرانية) الى طريق مسدود، اي قد تسير الدولتان باتجاه قطع الاتصال بينهما ومن ثم الدخول في منعطف خطير يغلب فيه الجانب التصارعي على الجانب التعاوني.

من جانب تركيا تميزت سياستها بالشد والجذب مع العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ حيث شهدت تغيرات في المواقف السياسية والامنية مثل دعم النائب طارق الهاشمي وشخصيات اخرى كردية وعربية و بعضها على الارض مثل المطالبة بأجزاء من شمال العراق كالموصل واجزاء من كركوك ودخول القوات التركية في الموصل ابان احتلال المدينة من قبل داعش الارهابي ودعم المجاميع الارهابية ماديا ومعنويا واعلاميا بحجة الدفاع عن المكونات العراقية تارة و التركمان تارة اخرى وحقوق السنة في غرب العراق ما جعل العلاقات العراقية التركية تتوتر احيانا ولكن سرعان ما يتراجع الجانب التركي في تنفيذ سياساته ما يجعل الباحث يرى متغيرين محتملين فيها: الاول تعتبر مناورة من الجانب التركي لبيان موقف للاستدلال به لاحقا والامر الثاني لفتح باب المساومة مع الجانب العراقي في علاقته او

للحصول على تنازلات وهذا يعتمد على قوة المفاوض العراقي واستعداده لاستخدام القوة الناعمة.

من خلال دراستنا توصلنا الى بعض التوصيات وهي:

١- من خلال وجود تنافس في المنطقة يمكن للعراق ان يفرض سياسته على تركيا للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية لاسيما في المجال النفطي بأن كل من إيران وتركيا لديهما استثمار في هذا المجال.

٢- يمكن للعراق استثمار العلاقة مع إيران في ظل تدهور العلاقات الايرانية الخليجية لجعلها دولة ساندة له وللعملية السياسية والحكومة واقامة علاقات حسن جوار معها واستثمار حاجة إيران لكسب حلفاء اقليميين مقابل مكاسب سياسية وامنية للعراق.

٣- من الممكن للعراق استعمال الورقة الكردية للضغط على تركيا وتوظيفها لتامين احتياجات العراق من الموارد المائية وجعل تركيا تبحث مع العراق الحصول على الامن في منطقة كردستان.

٤- يمكن للعراق الافادة من الانتاج الزراعي التركي والايراني بأنّ الدولتين المجاورتين للعراق زراعيتان ولديهما فائض في الانتاج ما يجعل العروض متنافسة بينهما للحصول على نوعيات واسعار تنافسية.

٥- يمكن للمتغير العراقي ان يلعب دورا سياسيا مع المتغيرات الايراني والتركي لتحقيق توازن اقليمي او دولي لصالح العراق.

٦- يمكن للعراق استغلال المدركات التركية في سياسته مع إيران واستخدام المدركات الايرانية في سياسته مع تركيا، لعمل استراتيجيات انية ومستقبلية في علاقاته مع دول المنطقة لاسيما مع تركيا وإيران.

الهوامش:

(١) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا الدولة المحورية في العالم الاسلامي، مركز الامارات للبحوث للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١ ،٢٠٠٩، ص١٥٨.

(٢) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٤) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٥) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٦) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(*) وتؤكد أغلب الدراسات أن اللغة الكردية من سلالة اللغات الهندو أوربية، وتشترك مع اللغات الفارسية والطاجيكية والأفغانية، وتدل على هذهِ الحقيقة عشرات المفردات المشتركة بين هذهِ اللغات، وفي تركيا تحتوي اللغة الكردية على لهجتين أساسيتين هي الكرماتجية والسورانية، وهناك لهجة ثالثة (الزازائية) وهي لهجة الدوملي وتسود أقاليم ديرسيم.

(٧) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٨) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٩) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١٠) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١١) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١٢) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١٣) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١٤) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١٥) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١٦) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١٧) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١٨) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(١٩) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢٠) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢١) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢٢) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢٣) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢٤) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢٥) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢٦) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢٧) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢٨) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٢٩) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣٠) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣١) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣٢) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(*) مدير برنامج تركيا في معهد بروكينغر الأمريكي.

(٣٣) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣٤) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣٥) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣٦) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣٧) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣٨) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٣٩) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٤٠) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٤١) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٤٢) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٤٣) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.

(٤٤) مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ٢٠٠٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٨٩.